

مجلس الأمن



التقرير النهائي للأمين العام عن فريق الأمم المتحدة للاتصال العسكري في كمبوديا

١ - أنشئ فريق الأمم المتحدة للاتصال العسكري في كمبوديا يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ لفترة واحدة مدتها ستة أشهر عملا بقرار مجلس الأمن رقم ٨٨٠ (١٩٩٣) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقد انتهت الولاية رسميا وأوقف الفريق عملياته في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤. ويمكن الإشارة إلى أنه في شباط/فبراير ١٩٩٤، صدر تقرير في منتصف المدة (S/1994/169) فوصف أنشطة فريق الاتصال العسكري والحالة الأمنية السائدة في كمبوديا في النصف الأول من فترة الولاية. أما الغرض من هذا التقرير فهو إعطاء صورة شاملة عن أنشطة فريق الاتصال العسكري خلال مجمل فترة عملياته مع إبراز التطورات الرئيسية التي أثرت على الحالة الأمنية في كمبوديا خلال النصف الثاني من فترة الإبلاغ.

٢ - لقد واصل فريق الاتصال العسكري الاحتفاظ بقاعدته في بنوم بنه وطبقاً لولايته ظلت مهامه مركزية حول أنشطة الاتصال والإبلاغ. وقد جرى الاتصال على المستويات الوزارية والتنفيذية ومستوى السفراء بواسطة كبير ضباط الاتصال العسكريين ثم على المستوى الوظيفي بواسطة ضباط الاتصال العسكريين الذين كانوا يقدمون تقارير يومية إلى مقر الأمم المتحدة عن الأحوال والتطورات الأمنية في كمبوديا. وقد أوفر ذلك ضباط في أفرقة متقللة لمراقبة المناطق خارج بنوم بنه عندما كانت تطلب ذلك حكومة كمبوديا أو عندما كان كبير ضباط الاتصال العسكريين يرى أن المسألة ذات الصلة تتطلب بولاية الفريق. وعلى مدار فترة الإبلاغ، أوفدت بعثات للمراقبة إلى بيلين وإلى معسكرات الهاربين من صفوف الجيش الوطني لكمبودتشيا الديمقراطية في روسي كيو، ودي - بيه، وإلى قاعدة بحرية في ريات، وإلى أكاديمية تدريب الضباط التابعة للقوات المسلحة الملكية الكمبودية في مقاطعة كمبونغ سبيرو، وكذلك إلى مدرسة تدريب الشرطة العسكرية في بنوم بنه وإلى فرقه للمشاة تابعة للقوات المسلحة الملكية الكمبودية معاد تنظيمها في لونغ فيك شمالي بنوم بنه.

٣ - خلال فترة الإبلاغ واصلت القوات المسلحة الملكية الكمبودية والجيش الوطني لكمبودتشيا الديمقراطية القتال في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد. وقد شنت القوات المسلحة المذكورة عدداً من الهجمات على المواقعين الحصينين للجيش الوطني في أنلونغ فينج وبيلين واستوليت عليهما مؤقتاً. وقيل إن ذلك تسبب في قيام نحو ٣٠٠٠ من اللاجئين بعبور الحدود إلى تايلاند. وقد أفاد بأن الحالة الأمنية قد تدهورت على نحو واسع وخاصة في مقاطعات باتانبانغ وبانتي مينشي.

٤ - وقد أفيد بأنه تمت إعادة تشكيل القوات المسلحة الملكية الكمبودية إلى ١٢ فرقة، كما أعيد توجيه مجالات المسؤوليات عن المناطق العسكرية. وأعيد أيضاً تقييم هيكل التسلسل القيادي في وزارة الدفاع وفرع الأركان العامة بالقوات المسلحة الملكية الكمبودية. كذلك أفيد عما تم دون عوائق من دمج جميع قوات الفصائل السابقة ضمن القوات المسلحة الملكية الكمبودية على جميع مستويات القيادة ب رغم أن توزيع المناصب المختلفة على مستوى القيادات والأركان وغيرها من الواقع الرئيسية ربما يكون قد تحدد من خلال حصة تناسبية فيما بين الفصائل العسكرية المختلفة فيما حظي بغالبيتها حزب الشعب الكمبودي. وقد بدا أن ثمة جهداً واعياً جرى بذلك لإخفاء هويات الفصائل السابقة. وأفيد عن العوامل التي ساهمت في انخفاض الروح المعنوية بين صفوف القوات المسلحة الملكية الكمبودية من نقص في الدعم الإداري وقصور كفاءته، ومن سوء الميالات الأساسية والسوقيات فضلاً عن اتساع حقول الألغام.

٥ - وفي ٢ أيار/مايو ١٩٩٤، طلبت حكومة كمبوديا من خلال رسالة وجهها إلى^٣ الممثل الدائم لكمبوديا تجديد ولاية فريق الاتصال العسكري لمدة ستة أشهر أخرى. ومع ذلك ففي رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، أبلغني رئيس مجلس الأمن أنه طبقاً لبديل كنت قد اقترحته في رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/572) قرر المجلس ألا يمدد ولاية الفريق ولكنه وافق بدلاً من ذلك على أن أقوم بتعيين ثلاثة مستشارين عسكريين في المكتب المنشأ حديثاً لممثلي في كمبوديا لمساعدته على القيام بولايته. وعليه، فقد تم لهذا الغرض استبقاء ثلاثة مستشارين عسكريين، من بلجيكا، وفرنسا وماليزيا، في كمبوديا في أعقاب مغادرة فريق الاتصال العسكري.

٦ - واغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرني للحكومات التي ساهمت بأفراد في فريق الاتصال العسكري. كما أود أن أوجه الثناء إلى كبير ضباط الاتصال العسكريين وإلى ضباط الاتصال العسكريين التسعة عشر الذين خدموا تحت قيادته وإلى سائر الموظفين الذين عملوا مع الفريق، على الطريقة التي أدوا بها مهمتهم. لقد كان انضباطهم وإخلاصهم على مستوى رفيع مما يعد موضع فخر لهم ولبلادهم وللأمم المتحدة.

- - - - -